السنة الثانية (مايو ويونيه سنة ١٩٢٤) العدد الثالث

صحيفة المعلمين

مجلة علمية ، أدبية ، خلقية ، تصدرها نقابة المعلمين

مديرها المسئول ورئيس تحريرها
الشيخ ابو الفتح الفقى
نقيب المعلمين والعضو بمجلس النواب

﴿ الاشتراك ﴾

	م
لغير الطلبة	٢٥
للطلبة	١٥
ثمن النسخة الواحدة	٥

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر

اعضاء لجنة الصحيفة

(١) الشيخ أبو الفتح الفقى نقيب المعلمين والعضو بمجلس النواب
(٢) احمد افندى البدرى ناظر مدرسة عابدين الاميرية
(٣) الدكتور احمد افندى عبد السلام الكردانى الاستاذ بمدرسة الهندسة
(٤) احمد افندى على عباس الاستاذ بدار العلوم
(٥) حسن افندى خليفه « « «
(٦) الشيخ سباعى بيومى « بمدرسة الاقباط الكبرى الثانوية
(٧) سيد افندى يوسف « بالمدرسة الثانوية الملكية أمين الصندوق
(٨) الشيخ شرف الدين خطاب الاستاذ بدار العلوم
(٩) عبد الحميد افندى حسن « بدار العلوم
(١٠) عبد الحميد افندى خضر « بالمدرسة التوفيقية الثانوية
(١١) عبد الرحمن افندى كامل الاستاذ بمدرسة الامير فاروق
(١٢) الشيخ على السباعى « « عبد العزيز
(١٣) على افندى فهمى الرشيدى « « فؤاد الاول الثانوية
(١٤) الدكتور على افندى مصطفى مشرفه الاستاذ بمدرسة المعلمين العليا
(١٥) قسطندى بك تيوفانيدس الاستاذ بالمدرسة الخديوية — سكرتير النقابة
(١٦) محمد افندى حسونه « بمدرسة المعلمين العليا
(١٧) محمد افندى بدران « بالمدرسة الثانوية الملكية
(١٨) محمد افندى حسن الاستاذ بمدرسة فؤاد الاول الثانوية
(١٩) محمد افندى على المجذوب « بدار العلوم
(٢٠) الشيخ محمود حسن حسنين « بمدرسة المعلمات ببولاق
(٢١) محمود افندى حمزه « « عبد العزيز — سكرتير الصحيفة
(٢٢) الشيخ مصطفى السقا « « الامير فاروق
(٢٣) مصطفى افندى عامر « « المعلمين العليا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحكومة الدستورية

(للفيلسوف جون استيوارت مل)

(John Stuart Mill)

المقال الرابع

بينا فيما سبق الاشياء الضرورية لصلاح الحكومات وهى (١) النظام (٢) التقدم (٣) الثبات . وأتينا على جميع المذاهب وأوجه الخلاف فيها ونبين الآن أن جميع الاسباب السالفة جعلت لفظ التقدم مثل لفظى النظام والثبات غير صالح لان يكون قاعدة لتقسيم نوع الحكومة الى فصائل معينة محدودة كما أن التناقض الجوهرى بين معانى هذه الالفاظ الثلاثة لا يظهر بين الاشياء نفسها ولا يتمثل فيها كما يظهر ويتمثل بين ضروب الاخلاق المختلفة للانسان الذى يقرر معانى هذه الكلمات . ذلك لما هو معروف من أن الميول المختلفة للانسان يتغلب بعضها على بعض فقد يكون الحذر والاحتراس فى بعض النفوس أقوى ميولها كما تكون الشجاعة فى بعضها الآخر صاحبة السلطان

على غيرها على أننا مع هذا نجد نفوسا فيها عاطفة الرغبة فى تجنب الخطر الناجم عما هو موجود فى الامة بالفعل أقوى من عاطفة الميل الى اصلاح القديم البالى والحصول منه على منافع ومزايا جديدة . بينما نجد كل هذا فى طائفة من بنى الانسان نجد فى طائفة أخرى تمسكا واحتفاظا بما يناقضه فيكون شغف أفرادها بالخير أعظم وأقوى من عنايتهم واحتفاظهم بالخير الموجود فعلا والذى يتمتعون بفضله ومزاياه فى حاضرهم .

أما الطريق التى يسلكها أفراد هاتين الطائفتين فى الوصول الى غايتهم فواحدة غير انهم يسيرون فيها بغير عزم ثابت ولا عقيدة راسخة ولذلك فهم عرضة للتحول عنها وسلوك طريق أخرى مناقضة لها وهذا المبحث ذو أهمية عظيمة فى تكوين أعضاء الأجسام السياسية ذلك لضرورة اشتمال هذه الاجسام السياسية على أشخاص من أفراد هاتين الطائفتين المختلفتين لأن الميول الخاصة بكل طائفة قد ترق وتلطف بقدر ما فيها من الافراط حتى تصبح ملائمة لميول الطائفة الاخرى وضمان الوصول الى هذه الغاية لايحتاج الى أهمية أو عدة خاصة ذلك لما يبذل من العناية فى ازالة كل ماينافض هذه الغاية . ان الامتزاج الطبيعى الذاتى بين القدماء والمحدثين وبين من وصلوا الى المناصب العالية وحصلوا على السمعة الذائعة وبين الذين لايزالون يكدون فى طريق الوصول اليها يكفى فى جملته للوصول الى الغرض المقصود والضالة المنشودة على شريطة ألا يختل التوازن الطبيعى بين هاتين الطائفين بالجرى على نظام صناعى واتباع طريق غير فطرى

وبما ان المقياس الذى يختار فى أغلب الاحيان ليكون أساسا لتقسيم بنى الانسان الى فضائل اجتماعية ليشتمل بعد الخواص الضرورية التى توصل الى هـذه الغاية فينبغى ان نبحث عن مقياس آخر أحسن ملاءمة وأقوى أثرا فى الوصول الى غرضنا المقصود . ويمكن الوصول الى تحديد واختيار هذا المقياس بالنظر فى المباحث التى سنتكلم عليها الآن .

اذا بحثنا عن الاسباب والشرائط التى يتوقف عليها تكوين حكومة صالحة من جميع وجوهها سواء أكانت هذه الحكومة من أرقى الحكومات شأنا وأرفعها مقاما أم كانت على العكس من ذلك نجد أن أهم هذه الاسباب والشرائط وأعظمها تفوقا على غيرها هى الصفات المتصف بها أفراد الأمة التى تقوم عليها هذه الحكومة وتحكمها . ليكن أول مثال نضربه هو اتباع سياسة العدل والادب والاحتشام لأنه ليس تحت شأن من الشئون العامة له نتيجة حيوية هامة مثل العدل سواء أكان ذلك فى الاعمال الآلية المحضة أم فى القوانين واللوائح والتدابير التى تتبع لانجاز الاعمال الجزئية المتممة لواجب الحكومة على أن هـذه الاعمال بأجمعها تتوقف اهميتها وخطرها على الصفات التى يتصف بها الافراد القائمون بأعمال الحكومة والمديرون لادارتها اذ ماهى قوة وتأثير قوانين المحاكمة فى الاخذ بناصر العدل اذا كانت الحالة الادبية للحكومة هى — مثلا — أن يكذب الشهود ويرتشى القضاة ، وتباع ذمم نوابهم . ثم كيف يتسنى للحكومات أن

تؤسس مجالس بلدية جيدة النظام حسنة الادارة صادقة الذمة اذا لم تتجه رغبة القوم الى هذا الموضوع ويتمكنوا من استمالة الذين يستطيعون أن يتولوا ادارة هذه الأعمال بشرف وكفاءة الى القيام بهذه الخدمات بحيث لا يتركوز هذه المناصب لمن يتربعون فى دستها لا رغبة فى المصلحة العامة ولا خدمة لمجموع ابناء جنسهم بل رغبة فى الحصول على فوائدهم الشخصية وجريا وراء مصلحتهم الذاتية . ثم ماهى فائدة النظام النيابى المجمع على مدحه وحبه اذا كان الناخبون لا ينتخبون أحسن عضو لمجلسهم النيابى بل ينتخبون من ينفق المال ويبذل لهم منه اكثر من غيره . (اقتصر على تعريب آراء المؤلف ولا أريد أن أزيد عليها ماهو معلوم لحضرات القراء فى بلادنا لأنه ليس الا تحصيل حاصل على أنه ليس فيه مايسر القراء) . وكيف يمكن لمجلس نيابى أن يعمل للمصلحة العامة اذا كان اعضاؤه ممن يبيعون أنفسهم أو اذا كانت انفعالاتهم النفسية وثوران أمزجتهم العصبية مما لا يمكن علاجه بالنظام العام ولا باستطاعتهم ضبط أنفسهم بانفسهم . ان هذا يجعلهم بلا شك غير قادرين على التفكير بهدوء وانعام بل يلجئون الى القوة اليدوية والمضاربة فى حجرة المجلس أو الى استعمال الاسلحة النارية بعضهم ضد بعض . ثم كيف يمكن لحكومة أولاية مصلحة لها علاقة بها أن تؤدى عملها باعتدال اذا كان القائمون بأعمالها ممن تغلغل فى صدورهم الحقد واشتعلت بين جوانبهم نيران الحسد والبغضاء . لاشك أن هؤلاء متى أنسوا أن واحدا منهم سينجح فى عمل من الأعمال قام من يجب عليه الانضمام له

ومساعدته على انجاح عمله وانفاذ مشروعه وأسسوا جماعة أو عصابة سرية للعمل على فشل مشروعه واخفاق مسعاه وهدم بنائه . من المحال تكوين حكومة صالحة فى أمة الأثرة وحب العاجلة خلقها العام لان افرادها لاينظرون الا الى مصالحهم الشخصية ولا يقدرون الا منافعهم الذاتية ولا يعنون بنصيبهم من المصلحة العامة أو فى عناية .

أن أثر ضعف الفطنة فى العجز على تأليف العناصر الجوهرية لتكوين حكومة صالحة بدهى لايحتاج الى بيان ذلك لان الحكومة تتألف من قرارات الافراد وأعمالهم واحكامهم فاذا كان نواب هؤلاء الافراد أو الذين ينتخبون هؤلاء النواب أو من يكون النواب مسئولين أمامهم أو المشرفون على كل هؤلاء وهم الذين يجب أن يكون لآرائهم قوة وتأثير فى منع أى عمل أو تنفيذه ، اذا كان كل هؤلاء جماعة جهل وخرق وظلم واجحاف محزن مكدر فان جميع أعمال الحكومة تكون خطأ محضا . هذا وبنسبة ارتقاء درجة الافراد عن هذا المستوى يكون ارتقاء الحكومة وتقدمها حتى تصل إلى ذروة المجد والفخار التى لم تصل اليها أية حكومة بعد والتى لايمكن الوصول اليها الا اذا كان رجال الحكومة انفسهم من ذوى المقام الأعلى فى الفضيلة والدرجة الرفيعة فى الفطنة والذكاء والا اذا التف افراد الشعب الذى ملىء فضلا وأصالة رأى حولهم

واذا فالعنصر الاول الجوهرى للحكومة الصالحة هو ماعليه أفراد الأمة من فضيلة وذكاء كما أن أهم جزء من أجزاء العظمة التى يمكن لاى

شكل من أشكال الحكومة الاشتمال عليه هو تشجيع ماعليه القوم من فضيلة وذكاء . هذا وأول مايخطر بالبال التساؤل عنه بالنسبة لاى نظام سياسى هو مقدار صلاحية هذا النظام لتشجيع مانطوت عليه نفوس أفراد الامة من الصفات المحبوبة المختلفة من ادبية وعقلية أو (جريا على تقسيم العلامة بنثام وهو اكثر تفصيلا - بنثام هو صاحب كتاب أصول الشرائع المشهور والذى عربه المرحوم فتحى باشا زغلول) من ادبية وعقلية وعملية مثل الكد والنشاط والاجتهاد . فالحكومة التى تتوافر فيها هذه الصفات اكثر من غيرها يصح من جميع الوجوه ان تكون خير حكومة فى جميع الاشياء الأخرى ذلك لانه يتوقف على مقدار مايوجد فى نفوس القوم من هذه الصفات جميع ماينتظر من الخير فى أعمال الحكومة العملية . وهنا يمكن أن نعتبر أن أحد أسس صلاحية الحكومة هو درجة ميلها الى تنمية مقدار الصفات الحسنة فى المحكومين جماعات وافرادا لأنه فضلا على أن غرض الحكومة الوحيد هو رفاهية المحكومين فان الصفات الحسنة تغذى القوة المحركة التى تدير الآلة الحاكمة وهذا الاساس جوهرى كأساس كفاءة الحكومة نفسها للانتفاع بمزايا الصفات الجميلة التى توجد فيها ثم الاستعانة بهذه الصفات على الوصول الى تحقيق الاغراض النافعة والأعمال المفيدة للأمة .

يتبع

أبو الفتح الفقى